



جنازة معارضين
في حمص قتلوا
قبل ثلاثة أيام
(رويترز)

تصاعدت الحملة الدبلوماسية لإقناع روسيا بتعديل موقفها الرافض لصدور قرار عن مجلس الأمن لا يشير صراحة إلى رفض التدخل العسكري، وسط توقعات فرنسية بأن يطرح القرار على التصويت الأسبوع المقبل

مجلس الأمن: التصويت الأسبوع المقبل

تصاعد العمليات العسكرية في سوريا... وتأجيل جديد لاجتماع وزراء الخارجية العرب... وموسكو تشدد على رفض التدخل الخارجي

أعلن التلفزيون
الإيراني الحكومي أن 11
مواطناً إيرانياً خطفوا
أثناء قيامهم بزيارة دينية
في سوريا

عن مقتل 59 شخصاً أمس، بينهم 15 عسكرياً وستة منشقين خلال اشتباكات بين الجيش ومجموعات منشقة عنه، كذلك قتل 38 مدنياً أغلبهم في ريف دمشق خلال العمليات التي تشنها القوات السورية. وذكر المرصد في بيان «ارتفع عدد الذين قتلوا خلال العمليات العسكرية في وادي بردى (ريف دمشق) اليوم إلى 21 شخصاً بينهم سيدة». وكان المرصد قد أفاد في بيان سابق عن اشتباكات دارت بين القوات النظامية ومجموعات منشقة في وادي بردى قتل فيها ستة من المنشقين. وأشار المرصد في بيانه إلى أنه «أثر الاشتباكات انشق نحو 30 عسكرياً مع مدرعة». وفي حمص، أفاد المرصد في بيان منفصل عن «مقتل ما لا يقل عن 15 من القوات النظامية السورية خلال اشتباكات جرت بين الجيش ومجموعة منشقة عنه». وأضاف المرصد «أن قوات عسكرية أمنية مشتركة تضم عشرات الآليات اقتحمت عدة مدن في ريف درعا، بينها نوى والمسيفرة وداعل». وأضاف أن بلدة خربة غزالة شهدت أكبر عملية من نوعها منذ انطلاق الاحتجاجات، حيث ترافق الاقتحام مع إطلاق رصاص كثيف،

بالتزامن مع إعلان الدبلوماسية الروسية أنه «لن يحصل أي تصويت (في مجلس الأمن) في الأيام المقبلة»، قررت جامعة الدول العربية تأجيل اجتماعها على مستوى وزراء الخارجية إلى 11 شباط الجاري. ويأتي هذا التأجيل في محاولة للحصول على تبين أمني للخطة التي أقرتها الجامعة لحل الأزمة في سوريا، والتي قابلتها دمشق برفض تام. الإعلان الروسي عن عدم قرب التصويت على مشروع القرار الغربي العربي، الذي ناقشه مجلس الأمن في جلسة استماع مفتوحة امتدت حتى فجر أمس، قابله إعلان فرنسي على لسان وزير الخارجية ألان جوبيه أن التصويت على القرار سيجري الأسبوع المقبل.

وحذر السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين من أن روسيا ستستخدم حقها في النقض ضد أي مشروع قرار بشأن سوريا تعتبره «غير مقبول»، كما أفادت وكالات الأنباء الروسية. وقال تشوركين «إذا كان النص غير مقبول، فسنبصوت ضده». وأضاف «لن نسمح بأي نص نعتبره خاطئاً ومن شأنه أن يؤدي إلى تفاقم النزاع. لن نسمح بتبنيه، نقولها بصراحة لزملائنا». وقبل ساعات من ذلك، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف أن المباحثات متواصلة في الأمم المتحدة، ولن يحصل أي تصويت في الأيام المقبلة. بدوره، قال فلاديمير تشيچوف، مبعوث روسيا لدى الاتحاد الأوروبي، إنه لا مجال لإقرار مسودة القرار ما لم تستبعد صراحة إمكان التدخل العسكري. وقال تشيچوف إن المسودة «ينقصها أهم شيء: فقرة واضحة تستبعد إمكان استخدام القرار لتبرير تدخل عسكري من الخارج في شؤون سوريا. لهذا السبب لا أرى مجالاً للتصديق على هذه المسودة».

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، أمس، إن الموقف الروسي من الموضوع السوري إيجابي ويطلب بوقف العنف. ورأى العربي، في تصريح خاص لقناة (روسيا اليوم)، إن أهم أمر في هذا الموقف هو مشروع القرار الذي يطالب بوقف العنف فوراً، قائلاً «إنه أساس لكل شيء».

وقال وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه، أمام النواب الفرنسيين، للمرة الأولى، وبدون إبداء تفاؤل مفرط، كان موقف روسيا ومجموعة بريكس أقل سلبية، مفتحاً إلى وجود أمل بتبني مشروع القرار. كذلك وجهت دعوات إلى روسيا لتبني مشروع القرار بشأن سوريا في مجلس الأمن من قبل كل من رئيس الجمعية البرلمانية في مجلس أوروبا جان كلود مينيون، والممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون، ومنظمة العفو الدولية.

في هذا الوقت، أعلنت النروج وكندا عن تقليص عدد موظفي سفارتيهما في دمشق لأسباب أمنية. كذلك حذرت الصين مواطنيها والشركات الصينية في سوريا، ودعتهم إلى اتخاذ الحذر في ظل تنامي الفوضى والمخاطر على السلامة في البلاد.

ميدانياً، كثف الجيش السوري عملياته العسكرية هذا الأسبوع من ضواحي دمشق إلى مدينتي حماة وحمص ومحافظة درعا وإدلب الحدوديتين. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان

وبدأت القوات حملة مدهمات اعتقلت خلالها نحو 100 شخص، وأحرقت عشرات الدراجات النارية. وفي طهران، أعلن التلفزيون الإيراني الحكومي أن 11 مواطناً إيرانياً خطفوا أثناء قيامهم بزيارة دينية في سوريا، بعد أيام فقط من خطف مجموعة مسلحة لمجموعة أخرى مؤلفة من 11 مواطناً إيرانياً قصدوا دمشق في زيارة

ضمان الإفراج عن المواطنين المخطوفين. من جهتها، أفادت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) عن مقتل 5 من رجال الأمن السوريين، بينهم ضابط برتبة عميد، وإصابة 8 آخرين، في اشتباكات مع مسلحين في ريف دمشق وريف درعا، أدت أيضاً إلى مقتل 11 عنصراً مسلحاً. وقالت (سانا) إن «مجموعة إرهابية مسلحة أقدمت صباح اليوم (الأربعاء)

دينية. ونقل التلفزيون عن مسؤول الحج الإيراني مسعود اخوان قوله «كانت حافلتهم في طريقها إلى دمشق عندما هاجمتها مجموعة مسلحة وخطفت 11 من بين 35 ركاباً». وبذلك يرتفع عدد المخطوفين الإيرانيين إلى 29. وأدان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، رامين مهمان برست، الهجوم. وقال إنه «بدون مبرر»، وطلب من السلطات السورية

نتنياهو يحسم في «الليكود» وعينه على الانتخابات

تقديم الانتخابات»، وخصوصاً أنه لم يعد يخشى أي أحد، في الوقت الذي «سيكون إمرار الموازنة مهمة غير ممكنة وفق الصيغة التي يريدها، من دون الخضوع للشركاء الائتلافيين». من هنا يذهب أحد مقربيه إلى التأكيد أن نتنياهو «اتخذ قراراً مبدئياً بأن يكون مستعداً للذهاب للانتخابات في الخريف المقبل. ورسالته ستكون عدم الاستعداد لتضخيم الموازنة، وإذا ما أرادوا انتخابات، فهو بالتأكيد لن يخشى ذلك»، وتحديداً في ظل الاستطلاعات التي تؤكد أن مكانته أكثر قوة من خصومه في الرأي العام الإسرائيلي.

بناءً عليه، بات بالإمكان القول إن نتنياهو بات في موقع يسمح له إما بالإملاء على شركائه خياريته، في القضايا الخلافية، وبالتالي عدم السماح لهم «بتحويل الموازنة إلى موازنة انتخابات»، أو الذهاب إلى انتخابات عامة بعناوين تجتذب الرأي العام لجهة عدم الخضوع للابتزاز في ظل الأزمة الاقتصادية التي عبرت عن نفسها خلال الأشهر الماضية بمسيرات احتجاج غير مسبوق في الدولة العبرية على هذه الخلفية.

بموازاة هذا السيناريو وما يقف وراءه من تقديرات ودوافع، رأت شخصيات من محيط نتنياهو أن «موضوع تقديم موعد الانتخابات ليس مطروحاً على جدول الأعمال»، لكن وزراء رفيعي المستوى، أكدوا أن رئيس الحكومة أجرى مناقشات في هذه القضية وقدروا أن هذه القضية ستدرس في الفترة القريبة بعد نتائج الانتخابات الداخلية في كديما وبما يتلاءم مع استمرار تصاعد مكانته في الاستطلاعات.

مهما كانت التقديرات التي قد تتفاوت في ترجيح سيناريو تقديم موعد الانتخابات، أو استبعاده، أصبح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أكثر قوة داخل حزبه وفي مواجهة خصومه السياسيين وشركائه الائتلافيين، وخصوصاً إزاء استحقاق مناقشة الموازنة في شهر حزيران المقبل، حيث من المقرر أن يحضر العامل الانتخابي، بقوة في خلفياتهم، بحكم أن الحكومة تكون قد أنهت في حينه سنتها الثالثة، في مقابل أن كل الحكومات الإسرائيلية خلال الـ15 سنة الأخيرة، لم تتمكن، أو تكاد، من تجاوز، هذا الحد الزمني.

في هذه الأجواء، قدر عدد من كبار الوزراء الإسرائيليين إمكان أن يكون نتنياهو بدرج تقديم الانتخابات العامة إلى تشرين الأول المقبل، أي إلى ما قبل نحو سنة من موعدها الرسمي. وبالرغم من أن مقربين لرئيس الحكومة أكدوا أنه لم يتخذ قراراً كهذا، حتى الآن، إلا أنهم أضافوا أنه «سبق أن ناقش هذه المسألة في الماضي، ومن ناحيته ثمة إمكانية واقعية لهذا الخيار تمهيداً لمناقشة الموازنة المقبلة»، في موقف يعكس نيته استغلال جهوزيته التي أتمها من خلال إعادة انتخابه رئيساً لليكود، في مواجهة أي عملية ابتزاز سيتعرض لها من شركائه.

وفي جزء من الرسائل التي تهدف إلى الكشف عن تعزز قوته في المعادلة الحكومية، رأى أحد المقربين من رئيس الحكومة أن نتنياهو سيكون بدءاً من صباح الغد «قوياً، ليس فقط في الاستطلاعات، بل أيضاً داخل الحزب، وهو ما سينعكس أيضاً في المسارات السياسية والاقتصادية التي يريد الدفع بها، وأيضاً في ما يتعلق بدفع خطة

علي حيدر

رغم عدم نجاحه في حشد نسبة أكبر من المقترعين، وتحقيق فوز أكثر صدقاً ووقوعاً في الواقع السياسي والإعلامي في إسرائيل، بات بنيامين نتنياهو رئيساً لليكود للمرة الخامسة، ومرشحاً إلى رئاسة الحكومة المقبلة، وباتت المسألة الأكثر حضوراً لدى المراقبين وباقي الكتل السياسية، إن كانت إسرائيل على أبواب انتخابات عامة مبكرة، في ضوء حقيقة أن رئيس الحكومة يملك القدرة على الذهاب في خيار كهذا، من الناحيتين القانونية والسياسية.

نتنياهو بين أنصاره في حزب «الليكود» أول من أمس (مناحيم كاهانا - أ ف ب)

